فارس أبي نصر لـ"السياسة": مؤامرة خطيرة تهدف إلى تقسيم لبنان عبر شراء مساحات شاسعة من الأراضي بمئات ملايين الدولارات

الأمين العام للرابطة المارونية أكد أن وراءها جهات خارجية وحذر من الفرز الديمغرافي والجغرافي عندما تتقوقع مجموعات من لون واحد في مناطق جغرافية محددة علينا التساؤل: أي نظام نريد في لبنان؟

الفرز بدأ بمرسوم التجنيس الصادر العام 1994 ومنح الجنسية إلى 250 ألف شخص من دون معايير شراء الأراضي يتم بين جميع الطوائف وفي مختلف المناطق ويطال مساحات شاسعة لا يتصورها عقل اللعب بالديمغرافيا والجغرافيا يؤدي إلى التقسيم والحل بوضع ضوابط عبر مشروع قانون في مجلس النواب في بعض المناطق وتحديداً في الجنوب تم دفع أموال توازي عشرة أضعاف السعر الحقيقي للأراضي عمليات نزوح مبرمج من بعض المناطق إلى المواقع المحتلة في المشاعات والأوقاف العائدة للمسيحيين منذ 2007 بدأ يتأسس نوع من مجتمع كامل سواء في مشاريع القاع أو في لاسا أو في أفقا وغيرها

المخطط مدروس بدقة ومشبوه ويجب أن يواجهه اللبنانيون بوعي كامل ويطرح على طاولة الحوار

أجرى الحوار محمد ابراهيم :

حذر **الأمين العام للرابطة المارونية في لبنان فارس أبي نصر** من "مؤامرة "خارجية بأدوات داخلية لتقسيم لبنان, عبر عمليات شراء مساحات شاسعة من الأراضي بمبالغ تصل إلى مئات ملايين الدولارات, بهدف إيجاد فرز ديمغرافي وجغرافي بين الطوائف .

وفي مقابلة مع "السياسة" خلال زيارته الكويت على رأس وفد من الرابطة ,كشف أبي نصر عن تفاصيل عمليات شراء الأراضي في مختلف المناطق اللبنانية ,وسمى الأشياء بأسمائها بعيداً عن أي ديبلوماسية, مؤكداً أن المسار الحالي في لبنان بهذا الملف ينذر بمخاطر كبيرة على الكيان .ودعا اللبنانيين إلى التحدث بصراحة إلى بعضهم البعض والإجابة على سؤال :أي لبنان نريد؟ بدلاً من الاستمرار في العمليات "المشبوهة" لشراء الأراضي ,وخاصة في ضواحي طرابلس شمالاً, وأطراف جزين جنوباً .

أبي نصر الذي أكد أن جميع الطوائف ضالعة في شراء الأراضي إلا أن المسيحيين هم الحلقة الأضعف, شدد على أن الحل الوحيد لمواجهة هذا المخطط الجهنمي يكون بإقرار مشروع قانون في مجلس النواب يحد من عمليات الشراء, بأن يعطي مثلاً حق الشفعة للبلديات, أو وضع آلية قانونية محددة لوقف هذه العمليات المشبوهة .

وكشف عن أن عمليات الشراء بدأت بشكل ممنهج منذ العام 2005, إلا أن المخطط بدأ قبل ذلك بسنوات وتحديداً في العام 1994 عندما صدر مرسوم أعطى الجنسية لـ 250 ألف شخص غالبيتهم من طائفة واحدة وأبطله القضاء, وتعزز مع عدم إقرار مشروع قانون استعادة الجنسية للمتحدرين من أصل لبناني, خوفاً من أن يحصل عليها أشخاص من طائفة أخرى .

أما بشأن مواضيع الساعة, فشدد أبي نصر على ضرورة تعاون جميع الفرقاء اللبنانيين, سيما المسيحيين, لتطبيق الوثيقة التاريخية التي أصدرتها بكركي الأسبوع الماضي, مؤكداً أن جميع التجارب السابقة أثبتت بشكل قاطع أنه لا يمكن لطائفة أن تحكم طائفة أخرى, ولا بديل عن التعاون والتعايش بين جميع مكونات العائلة اللبنانية. ودعا المسيحيين إلى لعب دور الإطفائي في الصراع الحاد القائم بين السنة والشيعة, وإلى ضرورة حصر السلاح بيد الشرعية اللبنانية ممثلة بمؤسسات الدولة, في مقدمها الجيش, مشدداً على ضرورة سحب السلاح من جميع الأجانب في لبنان, تمهيداً لسحبه لاحقاً من أيدي الفرقاء اللبنانيين... **وفي ما يلي نص الحوار :**

ما رأيكم بوثيقة بكركي وكيف يمكن تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ؟

وثيقة بكركي أساسية في المصالحة وخاصة بين المسيحيين, ونتمنى على الأطراف المسيحيين كافة أن تتجاوب مع غبطة البطريرك (الكاردينال بشارة الراعي) لبدء الحوار والمصالحة الشاملة والحقيقية.

أين أصبحت جهود الرابطة المارونية في المصالحة بين القوى المسيحية؟

جهود الرابطة أدت لمصالحة فعلية بين "تيار المردة" و"القوات اللبنانية" وهو ما انعكس على الأرض بين مناصري الطرفين .

ما رأيكم بالجهود الجارية لتشكيل الحكومة وهل تعتبرون أن هناك تهميشاً للدور المسيحي؟

منذ أكثر من سنة ونصف السنة نعاني من عجز وشلل مؤسسات الدولة, وخاصة منذ إرجاء الانتخابات النيابية, وصولاً إلى حكومة تصريف الأعمال منذ أكثر من عشرة أشهر, فيما يحاول رئيس الوزراء المكلف (تمام سلام) جاهداً لتشكيل الحكومة, إلا أن المشكلة ليست فقط داخلية وإنما أكبر من ذلك, ونخشى أن يكون هناك مخطط لتفريغ المؤسسات وتعطيل دور السلطات الأساسية, وصولاً – لا سمح الله إلى عدم إجراء انتخابات رئاسية في موعدها المحدد .أما بالنسبة للدور المسيحي في عملية التشكيل, فإن كل فريق متمسك بخياراته, وتبقى المعلومات والأنباء بهذا الشأن في إطار التكهنات, سيما أننا منذ عشرة أشهر نعيش في لبنان على وقع الأنباء عن تشكيل الحكومة والشروط والشروط المضادة, وبالتالي لا يمكن الجزم بهذا الموضوع, إلا أنه يجب اتخاذ قرار حاسم في هذا الموضوع إما بالتأليف وإما بالتنحي خشية الوصول إلى الفراغ .ولا شك أن الدور المسيحي يتعرض لتهميش كبير, خاصة في الفترة الأخيرة ,بسبب الظروف وتضارب المصالح بين الفرقاء اللبنانيين للأسف ... وفي هذا السياق, لا يمكن تحميل المسؤولية إلى فريق دون آخر, لأن الجميع مخطئون ,فإما أن نعيش جميعاً في العائلة اللبنانية والجميع يلعب دوره في هذه العائلة, وإما أن كل فريق سيسعى للسيطرة على الآخر وهذه ليست صيغة سليمة للتعايش في لبنان. وأثبتت التجارب عبر عشرات السنين أنه لا يمكن لأي طائفة أن تستفرد بالحكم في لبنان .

ما موقفكم من سلاح "حزب الله" ومشاركته في القتال بسورية؟

نحن نتمنى أن لا يكون هناك سلاح بأيدي أي من الفرقاء, لأنه لم يؤد يوماً إلى نتيجة والتجارب كبيرة ومتعددة في هذا الموضوع, والمؤسف أن يكون هناك سلاح بأيدي الأجانب من غير اللبنانيين المقيمين في لبنان (في إشارة الى السلاح في المخيمات الفلسطينية), وهناك قرارات في هذا الشأن توصلت إليها طاولة الحوار الوطني ويجب وضعها موضع التنفيذ من دون تأخير .

وبعد إزالة جميع الأسلحة من الأغراب, نعود كلبنانيين ونجتمع مع بعضنا لإزالة السلاح الموجود بأيدي أي فريق, ولا يجب أن يبقى أي سلاح إلا بيد الجيش اللبناني الذي يشكل ضمانة للجميع من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال .هذه هي الحقيقة الوحيدة التي يجب الارتكاز عليها. ورغم صعوبة نزع السلاح وإمكانية أن يأخذ وقتاً طويلاً, لا نقبل أبداً أن ينتشر السلاح بأيدي الفرقاء اللبنانيين لأنه ليس بهذه الطريقة يمكننا أن نبني دولة القانون ,نحن فقدنا دولتنا لأننا فكرنا بهذه الطريقة .

كيف تنظرون إلى تقلص الوجود المسيحي في بعض المناطق التي بات يطغى عليها التشدد وتوجد فيها مجموعات مسلحة, على غرار طرابلس؟

إن الصراع في طرابلس هو لبناني – لبناني له ذيول خارجية, وكانت المدينة على مر عشرات السنين مثالاً للتعايش بين جميع الطوائف اللبنانية. يجب اتخاذ قرار حازم وحاسم بنزول الجيش اللبناني لاتخاذ إجراءات نهائية وليس موقتة, بنزع السلاح في منطقة الشمال بكاملها, وإلا فإن خطوط التماس سترتسم في المدينة, فيما سيدفع أهلها الأبرياء الفاتورة .

ان الحالة الاقتصادية في طرابلس والشمال يرثى لها وباتت كارثية, إذ أن أهالي هذه المنطقة باتوا يلجأون إلى مناطق أخرى لكسب لقمة عيشهم وبحثاً عن الأمان .

رغم صعوبة الأوضاع الأمنية وتداخل الحسابات السياسية, إلا أن جميع القوى والفاعليات باتت تطالب باتخاذ الجيش إجراءات مشددة, بعدما أدركت أن هذا الورم يكبر وبات يطال الجميع. وبالتالي, يجب على أعلى سلطة سياسية في لبنان, وتحديداً رئاسة الجمهورية والحكومة, اتخاذ قرار كما اتخذ قرار خلال أحداث مخيم نهر البارد (العام 2007). ورغم اختلاف الظروف والمعطيات, عندما يتخذ مثل هكذا قرار فإن جميع المقاتلين على الأرض سيعيدون حساباتهم .

يجب على الدولة اللبنانية بجميع مؤسساتها العسكرية والأمنية اتخاذ إجراءات استباقية وليس فقط القيام بردات فعل عند وقوع الأحداث, وهذا يحتاج قراراً كبيراً على أعلى المستويات السياسية, كما أن السلطة القضائية معنية أيضاً بشكل أساسي وكبير .

ان الخطوات التي يقوم بها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية جبارة, إلا أنه لا يُسمح لهما باتخاذ خطوات استباقية من خلال بعض ردات الفعل على التوقيفات والاعتقالات, خاصة من بعض الأصوليين أو المشايخ أو الفعاليات وغيرهم .

كما أن على السلطة القضائية القيام بدورها في إصدار الأحكام, خاصة أن على رأسها أشرف وأنزه القضاة الذين أعرفهم شخصياً, ويجب الإسراع في المحاكمات وإصدار الأحكام لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتياح شعبي ويسكت جميع الأصوات المنتقدة .

كيف يمكن أن يلعب المسيحيون دوراً في تهدئة الأمور بين السنة والشيعة, وهم يصطفون وراء الفرقاء المتخاصمين؟

كانت حدة الاصطفاف أكبر عند المسيحيين, إلا أنهم اكتشفوا أن هذا ليس دورهم وأكبر إثبات هي التغييرات الحاصلة على الساحة المسيحية أخيراً, أقله على صعيد القاعدة وحول غبطة البطريرك ودعماً لرئاسة الجمهورية. ان المسيحيين مدعوون للعب دور في تخفيف حدة الاصطفافات الطائفية التي لم يعرفها لبنان في ذروة الحرب الأهلية, كما عليهم أن يلعبوا دوراً جامعاً بين السنة والشيعة في لبنان, خاصة بعد تصاعد الصراع بين الطائفتين وتمدده في دول المنطقة .

بالنسبة للملف الشائك المتعلق ببيع الأراضي في لبنان, كيف تتابعه الرابطة المارونية ولماذا ترفع الصوت عالياً للتحذير من مخاطره؟

ان الدستور اللبناني يمنع الفرز الديمغرافي والجغرافي بين اللبنانيين ,ما يعني أنه ممنوع أن تتقوقع مجموعات من لون واحد في مناطق جغرافية محددة ,وعندما نصل إلى هذه المرحلة علينا التوقف والتساؤل: أي نظام نريد في لبنان؟ هل نريده فيدرالياً أم يعتمد اللامركزية المتطورة أم نريد التقسيم وإقامة كانتونات؟

عندما تصبح هناك مناطق مخصصة لكل من المسيحيين والسنة والشيعة والدروز فهذا يعني أننا أمام تقسيم مقنع, وبالتالي علينا أن نتساءل: ماذا نريد؟ لأن النظام الحالي لا يتلاءم مع واقع الفرز .نعم كان هناك فرز واضح بدأ بمرسوم التجنيس الذي صدر في العام 1994 ومنح الجنسية اللبنانية إلى أكثر من 250 ألف شخص من دون معايير وغالبيتهم الساحقة من لون واحد (مسلمون), وتم الطعن به وصدر حكم من أعلى سلطة قضائية ,هي مجلس شورى الدولة وبإجماع القضاة كافة, بإعادة النظر بهذا المرسوم, إلا أنه لغاية اليوم لم ينفذ هذا الحكم مع الأسف الشديد. وكانت هذه الخطوة الأولى للفرز الديمغرافي, كما أن عدم إقرار مشروع القانون المتعلق باستعادة الجنسية للمتحدرين من أصل لبناني, يصب أيضاً في الخانة نفسها, بسبب الخشية من حصول غالبية من لون واحد على الجنسية (مسيحيون .(في لبنان هناك ديمقراطية توافقية, ولا يجوز اللعب بحسابات الأعداد بهذه الطريقة, ولا يمكن لأي طائفة أن تحكم طائفة أخرى, وهو ما أثبتته التجارب السابقة .

إن عمليات بيع وشراء الأراضي في ما بين اللبنانيين مسموح بها بموجب الدستور الذي يكفل الملكية الفردية, إلا أنه منذ العام 2005 للأسف شعرنا أنه بدأ صراع بين الطوائف على شراء مساحات شاسعة من الأراضي لأهداف مشبوهة .

ان هذه العمليات طالت ملايين الأمتار التي تم شراؤها بمئات ملايين الدولارات وإنشاء مجمعات سكنية ضخمة عليها ليسكنها لبنانيون من لون واحد .ونحن نتمنى أن لاتكون هناك جهات لبنانية تعمل على هذا الفرز الجغرافي والديمغرافي بين اللبنانيين .

هل يمكن أن تسمي لنا مناطق محددة تجري فيها عمليات الشراء بشكل واسع؟

ان عمليات شراء الأراضي تجري في مختلف المناطق, إلا أن هناك منطقتين جرت فيهما عملية تجاذب قوية جداً هما منطقة ضواحي طرابلس وصولاً إلى منطقة عكار (في الشمال), ومنطقة مشارف جزين شرقي صيدا والمدخل الجنوبي لمنطقة بيروت (في الجنوب). وهذا الشراء كان لكميات شاسعة من الأراضي لا يتصوره عقل, لأنه عندما يتم ضخ نحو 500 مليون دولار ما بين شراء أراض وتشييد أبنية عليها, تطرح تساؤلات من أين هذه الأموال؟ وما الأهداف؟

هذه ليست مشاريع فردية, وإنما مخططات مدروسة, لذلك نحن عملنا في إطار لجنة الطوارئ في الرابطة المارونية خلال السنوات الأربع الماضية على الحد من عمليات البيع. إلا أن طريقة مواجهة هذا الموضوع كانت محدودة إلى حد ما ,لأن البعض يبيع بدافع الجشع أو بسبب العوز. نحن حاولنا التدخل والدفع نحو عمليات بيع ضمن أبناء المنطقة نفسها حتى لا يكون هناك هذا الاختلاط غير المبرر والمشبوه, وهذه العملية نجحت إلى حد كبير في بعض المناطق, إلا أنها ليست هي الحل, فالحل هو بإقرار مشروع قانون في مجلس النواب يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة, من بينها إعطاء حق الشفعة للبلدية .

إذا كنا ذاهبين كلبنانيين إلى فرز وتقسيم, هناك خطورة كبيرة وعلينا حينها أن نطرح هذا الموضوع على الملأ, كي يتم اتخاذ قرار, لأن اللعب بالديمغرافيا والجغرافيا يؤدي إلى التقسيم, وإذا كان هذا ما يُخطط له, على الجهات التي تقف وراءه أن تعلن ذلك صراحة, لا أن تتحدث عن العيش المشترك والسيادة والاستقلال, فيما كل فريق يهيئ المنطقة الخاصة به أو الكانتون أو الغيتو .

هناك الكثير من الدول التي وجدت صيغاً للتعايش, مثل هونغ كونغ وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها, وبالتالي يجب على اللبنانيين أن يتحدثوا في هذا الموضوع بصراحة, لا أن يعلنوا شيئاً فيما يخططون لشيء آخر وينفذونه في السر .

استناداً إلى متابعتكم, من هي الجهات التي تقف وراء هذا المخطط؟

من الأكيد أن جهات خارجية تقف وراء عمليات شراء الأراضي, لأن المبالغ التي تدفع طائلة .

هل تطال هذه العمليات فقط أراضي المسيحيين؟

كلا على الإطلاق, فهي تشمل جميع الطوائف وفي الأساس مناطق التداخل بين السنة والشيعة, لكن المسيحيين هم الحلقة الأضعف – للأسف وهم الأسهل كي يبيعوا وخاصة على الأطراف, لأنهم عانوا خلال وما بعد الحرب الأهلية. مع الأسف نحن كمسيحيين الضحية الأولى ولذلك علينا أن نعي خطورة الموقف قبل غيرنا. وأستطيع أن أفاجئك وأكشف لك أنه في بعض المناطق, وتحديداً في الجنوب, تم دفع أموال توازي عشرة أضعاف السعر الحقيقي للأراضي. وعندما يتم شراء الأرض في اليوم التالي يفتح أوتوستراد كبير, وعندما لا يقبل صاحب الأرض أن يبيعها, تصبح أرضه في اليوم التالي ضمن منطقة أمنية, ممنوع أن يدخلها أحد بما فيها أصحابها. وليس سراً أن الشيعة اشتروا من المسيحيين في الجنوب والسنة اشتروا من المسيحيين في الشمال .إن الشيء الايجابي الوحيد في هذا الموضوع أن غبطة البطريرك أخذ قراراً صارماً منذ نحو سنتين إلى ثلاث سنوات, وتم التنبيه في بيان لمجلس المطارنة من عمليات البيع ليس فقط عند المسيحيين وإنما عند كل اللبنانيين .

إن صدور هذا التنبيه من الكنيسة أدى إلى تخفيف عمليات البيع من قبل المسيحيين الى حد كبير, حيث بات المسيحي يفكر عشر مرات قبل أن يبيع أرضه لأحد, كما أن الخطوات التي اتخذتها الرابطة كانت إيجابية ولو أنها غير كافية والعمل مازال مستمراً, إلا أن استكمال هذا الموضوع يمر حصراً بإقرار مشروع قانون يضع ضوابط على عمليات البيع والشراء .

ان المخطط مدروس بدقة ومشبوه ويجب أن يواجهه اللبنانيون بوعي كامل ,وأنا أعتبر أن هذا الملف من الملفات الشائكة والملفات الوطنية التي يجب التعاطي معها بقدر عال من المسؤولية. وان طاولة الحوار مدعوة في أول اجتماع تعقده مناقشة مسألة: أي نظام للبنان نريد؟ أو عليهم أخذ إجراءات فورية وحاسمة .

يتضح من كلامكم ان هذا الملف خطير ويمس جوهر الكيان اللبناني, فلماذا لا يتم التركيز عليه في لبنان إعلامياً؟

للأسف فإن جميع الملفات الوطنية غائبة عن وسائل الإعلام ولا يتم التعاطي معها بالجدية اللازمة لأنها تطال جميع الفرقاء, في حين أن دور الإعلام في هذا الملف وغيره أساسي وجوهري .

وان ملف بيع وشراء الأراضي, يتبعه ملف آخر لا يقل خطورة هو الاعتداء على المشاعات والأوقاف العائدة للمسيحيين في بعض المناطق, التي تقدر بـ10 و12 ملايين متر في أصغر منطقة .

ان التعديات كانت موجودة عبر السنين إلا أنها كانت محدودة جداً, وخاصة في المناطق غير الممسوحة, لكن منذ العامين 2007 و2008 بدأت عمليات نزوح مبرمج من بعض المناطق الى هذه المواقع المحتلة, وبدأ يتأسس نوع من مجتمع كامل, سواء في مشاريع القاع أو في لاسا أو في أفقا وغيرها .

وهناك نوع آخر من التعدي, مثلاً عند تصنيف منطقة على أنها أمنية, على مشارف جزين (في الجنوب) هناك مزارع بمساحات شاسعة تعتاش منها عائلات كثيرة صمدت طوال الحرب, وكل واحدة منها لديها مليون أو مليونان من الأمتار المزروعة لكن أصحابها لا يستطيعون الدخول إليها لجني الثمار, بحجة أنه ممنوع بحكم أنها منطقة أمنية, ونقطة على السطر .

وهذا الاحتلال موجود في أكثر من منطقة ومن قبل كثير من الفرقاء. وان الرابطة أقامت دعاوى جزائية وربحت هذه الدعاوى وصدرت أحكام جنائية بحق المعتدين وحتى بحق بعض موظفي الدولية من مخاتير وغيرهم الذين شاركوا في هذه التعديات .

وأؤكد لك أنه منذ العام 2008 بدأ اتخاذ إجراءات مضادة للحفاظ على هذه الأوقاف .

لا نريد أن نصبح شعباً لديه هوية بلا أرض

أكدت عضو المجلس التنفيذي في الرابطة المارونية المحامية كارلا شهاب لـ"السياسة" أن "كل لبناني مهما كانت طائفته مسيحياً أم مسلماً, عليه أن يعتبر أن أرضه شرفه وعرضه وأنها ليست سلعة للبيع مثل سيارة أو أسهم في شركة, لأنها مجبولة بعرق ودم أجدادنا, وكل لبناني عليه أن يتحمل مسؤوليته ويحافظ على أرضه ."

واضافت "ان الجيل الجديد من الشباب ليس لديه أي رابط مع جذوره وأرضه وهذا خطأ فادح وكبير, نحن لا نريد أن نصبح شعباً لديه هوية بلا أرض مثلما حصل مع غيرنا من الشعوب, وعلى قدر ما نتمسك بأرضنا نتمسك بهويتنا ."

مؤتمر ماروني عالمي في يونيو 2015

كشف مقرر لجنة الانتشار في الرابطة المارونية فادي جرجس لـ"السياسة" عن عقد مؤتمر ماروني عالمي في يونيو , 2015 لدعم بقاء المسيحيين في لبنان .وقال في هذا الإطار ان "على المسيحيين في لبنان أن يبدأوا من مكان ما وأن يتواصلوا عبر العالم, وبعد التداول والمحادثات, اتخذ قرار بعقد المؤتمر الماروني العالمي التأسيسي (رقمه صفر), من قبل دوائر البطريركية المارونية في بكركي للانتشار والمؤسسة المارونية للانتشار والرابطة المارونية ."وأشار إلى أنه "وضع برنامج عمل للمؤتمر, وسيعقد في يونيو , 2015 على أن يصدر إعلان اتحاد الرابطات المارونية في العالم في يونيو , 2014 كخطوة أولى تسبق المؤتمر ."وأوضح جرجس أن "الهدف من المؤتمر هو إبقاء المسيحيين في لبنان وإبقاء هوية لبنان المميزة المتعددة", مؤكداً أن "المسيحي في لبنان مازال قوياً ولديه الكثير من الصلاحيات إلا أن هناك نوع من الإحباط المعنوي عندما يجد السنة والشيعة دولاً تدعمهم فيما لا توجد دول داعمة للمسيحيين الذين يشعرون أنهم متروكون, علماً انه يوجد 12 مليون من الموارنة فقط حول العالم ويتبوأون أعلى المراكز في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها ."

واضاف "إن الهدف من المؤتمر هو التواصل مع هؤلاء الموارنة لشد الأزر وإنشاء مؤسسات عابرة للأجيال لمساعدة اللبنانيين للبقاء في أرضهم, وتحديداً اقتصادياً وتربوياً وتنموياً, وغيرها من المجالات الأساسية للمواطنين ."

وقال جرجس: "نحضر في المؤتمر لنوع من الاتفاقيات لإنشاء هذه المؤسسات سواء للسكن أو التعليم أو المنح المدرسية لتثبيت اللبنانيين في أرضهم, وفي المقابل يجب إعطاء هؤلاء اللبنانيين في الخارج الحق بالتصويت في الانتخابات النيابية لكي يشعرون أنهم معنيون بوطنهم الأم". وأضاف "من المقرر إنشاء أمانة عامة دائمة للمؤتمر الماروني العالمي, تضم ممثلين عن اللبنانيين الموجودين في دول الانتشار, وتحضر لانعقاد المؤتمر بشكل دوري في كل سنة أو سنتين, وفي الوقت نفسه تتابع المؤسسات التي أنشئت لتثبيت المسيحيين في أرضهم بلبنان ."

–